A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/360
E/1988/63
19 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البند ١٢ من القائمة الاولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٨

المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

تقرير الامين العام

أولا - مقدمة

١ - رجت الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية ، من الامين العام أن يدرس التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في القطاعين الخاص والعام على السواء في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، استنادا إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل في منظومة الامم المتحدة ، ومع مراعاة تفادي الازدواجية في الجهد والتكلفة ، وأن يقدم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب .

٢ - ويتضمن هذا التقرير أربعة أجزاء الجزء الثاني يعرض القضايا . والجزء الثالث يعلق على السياسات الوطنية العامة ذات الصلة بظهور منظمي المشاريع الوطنيين ، والقسم الرابع يتحدث عن الجهود المحددة الوطنية والدولية التي بُذلت في السنوات الاخيرة لتدريب منظمي المشاريع ودعمهم .

---

* A/43/50 .

٣ - ومن الجدير بالذكر أن العدد القادم من "مجلة التخطيط الإنمائي" (الامم المتحدة ، إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) ، سيكون مخصصا لتنظيم المشاريع في البلدان النامية وسيتضمن تقارير عن البحوث الحديثة في عدد من المجالات ذات الصلة .

ثانيا - القضايا

منظمو المشاريع وتنظيم المشاريع

٤ - في نظريات النمو الاقتصادي ، أُطلق لقب "منظم مشاريع" على من يضطلع بالتجديد أو التغيير : فهو يُكوّن شركات جديدة ، أو يُدخل الحديث من الاساليب والمنتجات وأشكال التنظيم وطرق التمويل أو التسويق . ومنظمو المشاريع ، بعملهم هذا ، يحطمون مقاومة التغيير التي تتسم بها جميع المجتمعات .

٥ - وفي المناقشات الحالية المتعلقة بمنظمي المشاريع وبتنظيمها . أصبحت هذه المصطلحات تستخدم للدلالة على أصحاب ورؤساء المشاريع الذين يمتازون بروح المغامرة والنشاط ، فضلا عن المديرين بشكل عام . ولقد اتضح من الخبرة الطويلة أن تنظيم المشاريع يعتبر بُعدًا ضروريا من أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه قليل الحدوث نظرا للضالة النسبية لعدد من يرغبون في البدء في مشاريع وفي إدارتها ، ونظرا لأن توفيره في نفس البلد الواحد قد يختلف تبعا للمناطق وللمجموعات الإثنية . وماهية تنظيم المشاريع ما زالت ، مع هذا ، مشوبة بالغموض . فثمة معلومات ضئيلة معروفة عن مصادره ، التي يفترض أن لها جذورًا في شخصية منظم المشاريع وثقافة المجتمع . والجهود المبذولة لتشجيع تنظيم المشاريع لا تزال في مرحلة التجربة ، وعلى الرغم من الكثير الذي تم تعلمه في هذا المجال فإن ما يمكن استخلاصه هو دروس عامة قليلة .

٦ - وفي البلدان الصناعية الناضجة ، يُركز الانتباه عادة على منظمي المشاريع في مجال التغيير ، إذ أنهم هم الذين يبدأون بتقديم التكنولوجيا المتقدمة والصفقات المالية الجديدة والمفاهيم التسويقية المستحدثة . أما في البلدان الاقل تقدما ، فإن تنظيم المشاريع يضطلع ، مع هذا ، بدور أساسي في استيراد التكنولوجيا ومحاكاتها وتكييفها ، بل وبدور أكثر أهمية من ذلك ، إذ أن بوسعه أن يحشد المواهب المدفونة لدى الجماهير العريضة ، في ضوء ادراك وجود فرص للتقدم على جميع مستويات المجتمع ، ابتداء من القرية وحتى المشاريع العامة الضخمة .

٧ - وقد وصف تنظيم المشاريع بأنه استراتيجية منخفضة التكلفة من استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، مما يعني في النهاية أن الابداعية وانتشار المبادرة للاعتماد على الذات يشكلان عنصرين لا غنى عنهما في مجال التغيير الاجتماعي . ورغم كثرة عدد الحكومات التي سلمت بأهمية تشجيع وتسهيل تنظيم المشاريع ، فإن ثمة أدلة توضح أن سياسات هذه الحكومات قد أعاقته ، دون قصد ، في العديد من الحالات بدلا من أن تشجعه .

منظمو المشاريع الوطنيون

٨ - في ظل الظروف السائدة اليوم ، تتجه البلدان النامية ، التي تعاني من الضعف فيما يتعلق بتنظيم المشاريع ، إلى الاعتماد على الشركات عبر الوطنية ومنظمي المشاريع الأجانب . ومن ثم فقد أعطت الحكومات أولوية عالية لتشجيع تنظيم المشاريع وإدارتها محليا على مستوى رفيع ، بحيث تستطيع الوقوف بمشاريعها في مواجهة المنافسة الدولية .

٩ - وفي بعض البلدان ، يُعد الخلل في تنظيم المشاريع فيما بين المجموعات الإثنية ، سببا للقلق السياسي ، مما يدفع بالحكومات إلى تشجيع تنظيم المشاريع ومساعدته لدى الفئات الأكثر ضعفا ، من أجل تحسين توازن الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

١٠ - وبرامج الدعم المحددة لمنظمي المشاريع مثل التدريب والمساعدة المالية والخدمات الارشادية قد تكاثرت في العقد الأخير ، كما أن الاهتمام بهذه النُهج ما فتئ يتزايد ، رغم تباينها بشكل كبير ، وعدم وجود تقييم شامل لها حتى الآن .

ثالثا - السياسات الوطنية العامة

١١ - إن أهم المساهمات ، التي بوسع الحكومات تقديمها لتشجيع تنظيم المشاريع ، يكمن في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، وانخفاض معدلات التضخم ، ووجود هياكل أساسية مادية واجتماعية متقدمة ، ونظام ضريبي لا يفرط في إعاقة تنظيم المشاريع ، ووجود أسعار واقعية للفائدة وللصرف ، ونظام تجاري دولي فعال إنما هي كلها عناصر ضرورية في بيئة تسمح لتنظيم المشاريع بالازدهار . وقد ينشأ تعارض ما بين منح حوافز للمشاريع وتحسين توزيع الدخول . والغرض من هذا التقرير لا يتمثل في استعراض مبادئ السياسة الاقتصادية

الشاملة ، بل في التركيز على الخطوات المباشرة التي يمكن اتخاذها لتعزيز تدعيم تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني . بيد أنه إذا كانت بيئة غير مواتية ، فإن برامج تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني لن تؤدي إلى نتيجة ملموسة ، وثمة حاجة فيما يبدو إلى الإشارة بشكل موجز إلى بعض المجالات ذات الأهمية الخاصة .

الإطار القانوني والتنظيمي

١٢ - إن الإطار القانوني الذي يحكم وينظم النشاط الاقتصادي جزء أساسي من بيئة المشروع . والنظم القانونية المتصلة بحيازة الأرض تتسم أحيانا بشدة التعقد والتنوع ، في حين أن النظم القانونية التي ظهرت استجابة لاحتياجات الصناعة والتجارة في القطاع الحديث تتسم بمزيد من الاتساق . وتغطي هذه النظم تكوين المشاريع والافلاس والمحاسبة ومراجعة الحسابات والعلاقات الصناعية وأشكال الضرائب وجوانب أخرى .

١٣ - وكفالة تطبيق القانون على نحو عادل يمكن التنبؤ به لا تقل أهمية عن القانون المدوّن . والإعداد والشفافية المناسبان ضروريان ، بصفة خاصة ، لمنظمي المشاريع ذوي الإمكانيات المتواضعة الذين ليست لديهم موارد تُضارع موارد الشركات المحلية أو الدولية عند التماس الانصاف .

١٤ - وقد تُبيّن أن تنظيم الأعمال التجارية أمر ضروري ، في جميع البلدان ، من أجل كفالة الصالح العام ، وحماية الجانب الضعيف ، في مجالات من قبيل السلامة المهنية وحماية المستهلك والصحة العامة والتلوث . وفي البلدان النامية ، حيث تتسم الأسواق أحيانا بعدم كفاية المنافسة ، قد تتولى الحكومات تنظيم الأسعار ؛ وعندما تسعى هذه الحكومات إلى توجيه الاستثمار وفق خطة إنمائية معينة ، قد يتطلب الأمر الحصول على أذونات استثمارية ؛ وإذا كانت حالة ميزان المدفوعات متوترة ، فقد تُمارس رقابة على أسعار الصرف كما قد تُسن التراخيص بشأنها .

١٥ - واذا زاد تعقد التنظيم وتجاوز القدرة الإدارية ، فإنه قد يعوق تنظيم المشاريع أو قد يدفعه إلى العمل خفية . فالتأخيرات الباهظة التكلفة وعدم التأكد والمواقف التعسفية قد تقتل المبادرات المتعلقة بتنظيم المشاريع . ومحاولات الالتزام بالقواعد قد تكون باهظة التكاليف . والدراسات الحديثة قد جاءت بدليل واضح في هذا الشأن . فقد نشأت ، تدريجيا ، في كثير من البلدان مجموعة من القواعد والتنظيمات المعقدة وغير المحتملة ، في مجال المشاريع . وهذه القواعد والتنظيمات لوجد عقبات

كؤود تعوق التنمية ، فهي معقدة بطبيعتها ، ومرهقة عند التطبيق ، وتعسفية عند التنفيذ ، ومضيعة للوقت والمال فيما يتصل بإدارتها . والاذونات والموافقات تصبح مصدرًا للدخل ، بالنسبة لمقدميها ، ونفقات باهظة ، بالنسبة لمنظمي المشاريع الذين يحتاجونها . والوقت والتفنن ينفقان في التحايل على هذه التنظيمات بدلا من إنفاقهما في سبل اكثر انتاجية ؛ كما أن الموارد تستهلك في تنفيذ تنظيمات غير قابلة للتنفيذ بطبيعتها . وقد أصبح "الطريق الآخر" ، أي العمل على نحو غير مشروع ، هو الحل المعقول الوحيد أمام الكثيرين من منظمي المشاريع . وفي حين أن الانشطة الاقتصادية السرية ، التي ظهرت بهذا الشكل ، تشهد على وجود حيوية كبيرة في مجال تنظيم المشاريع ، فإن من الواضح أنها ليست حلا مثاليا كما أنها لا تسمح بتجاوز الشركات حجما متواضعا .

<u>توسيع وحماية الاسواق</u>

١٦ - إن عدم كفاية مرافق النقل والاتصالات ما زال يُشكل عقبة خطيرة تعوق تكامل الاسواق الوطنية في الكثير من البلدان ، كما تحد من القيام بمزيد من التجارة فيما بين البلدان النامية . ومن ثم فإن مد شبكات الطرق وتحسينها كثيرًا ما تبين أنهما يحشدان أعداداً كبيرةً من منظمي المشاريع الوطنيين الذين يستجيبون للفرص الجديدة .

١٧ - وقد سعت جميع الحكومات تقريبا ، في وقت ما ، إلى قصر الاسواق المحلية على المشاريع الوطنية ، وذلك من خلال تدابير حمائية . وهذا ، في حد ذاته ، سيشجع المستثمرين الاجانب بقدر تشجيعه لمنظمي المشاريع الوطنيين ، وإن كان سيؤدي إلى أشر تمييزي إذا اقترن بنظم انتقائية للاستثمار الاجنبي . وفي حين أن هذا يُشكل انتهاكا لمبادئ الانفتاح وعدم التمييز في النظام التجاري الدولي ، فإن احتجاج الصناعة الوليدة بانها تشجع أو تحمي الصناعة الجديدة ، حتى تكتسب القدرة على المنافسة ، يلقى قبولا واسع النطاق في البلدان النامية ، والاستعاضة عن الواردات ، باعتبارها استراتيجية إنمائية ، ما فتئت عاملا هاما من عوامل تشجيع المشاريع المحلية ، ولا سيما عندما لا تكون البيئة الاقتصادية الدولية غير مواتية ، كما كان الحال في الثلاثينات ، وكما هو الحال أيضا في الثمانينات .

١٨ - والاستراتيجيات التطلعية ، التي تشدد على تشجيع التصدير ، ما برحت موضع اعتماد بعض البلدان النامية في العقود الاخيرة ، ولا سيما البلدان حديثة التصنيع . ومن الواضح أن المشاريع الوطنية في هذه البلدان قد حققت دفعة كبيرة صحبها نجاح اقتصادي كبير . ويبدو أن هذا النجاح يرجع إلى الاستراتيجية التجارية المتجهة إلى

الخارج وإلى وجود تقليد عريق في مجال تنظيم المشاريع وإلى توفير الفرص في هـــذا المجال وإلى التعزيز السريع للمستوى التعليمي .

أسواق الائتمان ورأس المال

١٩ - إن عدم الحصول على التمويل بشكل كاف ، هو في رأي الغالبية ، ما يعوق تنظيم المشاريع . كما أن أسواق النقد ورأس المال ، في الكثير من البلدان ، مفتتة وبدائية نسبيا . والقطاع الحديث قد يكون متمتعا بالخدمات ، بشكل معقول ، ولكـــن شبكات الفروع المصرفية لا تصل في كثير من الاحيان إلى أعماق المناطق النائية . وفـــي العديد من الحالات ، لا يتكلم صغار منظمي المشاريع الوطنيين وصغار المزارعين لغـــة العمل التي تستخدمها المصارف ، وهم على أي حال ليسوا من العملاء المرغوب فيهم بسبب ارتفاع تكاليف التعامل في القروض الصغيرة وافتقار هؤلاء العملاء إلى ضمانـــات إقراضية .

٢٠ - ويجري الاضطلاع بالكثير لتحسين أسواق الائتمان ورأس المال . وثمة انتشـــار للممارسات المصرفية باللغات المحلية ، كما أن التوسع جار في الفروع المصرفيـــة . وفي غالبية أنحاء امريكا اللاتينية وباكستان واندونيسيا وسري لانكا والهنـــد ، إذا اقتصرنا على ذكر بعض البلدان فقط ، تقوم المصارف الحكومية أيضا بتقديم خدمـــات مصرفية في المراكز الحضرية الصغيرة ومراكز الخدمات الريفية .

٢١ - والأسواق الائتمانية الموازية ، الخارجة عن نطاق المؤسسات الرسمية ، موجـــودة بكثرة ، والأسواق الائتمانية وجهات الإقراض غير المسجلة تضطلع بدور بارز في معظـــم البلدان بآسيا وافريقيا وهي توفر الائتمان لمنظمي المشاريع الصغيرة ، وإن كان ذلـــك يتم عادة بأسعار فائدة عالية . والترتيبات التقليدية وغير الرسمية فيما بيـــن الأصدقاء ، الذين تربطهم صلات الثقة المتبادلة ، تقوم بدور هام . والتأمينـــات التكافلية في غربي افريقيا وجمعيات الائتمان المتبادل في بعض أنحاء جنوب آسيا تتسم بحيوية كبيرة . ومع هذا ، فقد ظهرت جمعيات للائتمان التعاوني في الكثير من البلـدان النامية . وثمة مشاريع ناجحة معروفة على نطاق واسع ، مثل بنك التجارة والمدخـــرات بالصومال ومصرف غرامين ببنغلاديش ، تقدم قروضا صغيرة بأسعار فائدة معقولة إلـــى منظمي المشاريع الأصغر حجما ، ولها سجل رائع في استعادة القروض .

٢٢ - والمشاريع الاستثمارية ، التي تتسم بكبر الحجم وبالتطور بشكل كاف ، تجمـــع رؤوس الأموال عن طريق بيع الأسهم للمستثمرين من الجمهور . ورغم أن أسواق الأسهـــم

المالية ما زالت محدودة الاهمية في غالبية البلدان النامية ، فإن عددًا منها لديه بالفعل أسواق حسنة التنظيم . وهي تتضمن ، على سبيل المثال ، في امريكا الجنوبية ، الارجنتين والبرازيل وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وفي آسيا ، اندونيسيا وباكستان والفلبين والهند ، وكثيرًا من البلدان الحديثة التصنيع ، وفي افريقيا ، زمبابوي وكوت ديفوار وكينيا ونيجيريا .

٣٣ - والحكومات في غالبية البلدان النامية قد أنشأت مؤسسات للإقراض الطويل الاجل ، بالإضافة إلى مؤسسات لتمويل التنمية ، وكلا النوعين من المؤسسات يقدم قروضا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويستثمر في هذه المشاريع . وسجل هذه المؤسسات غير واضح ، وإن كان من الجلي تماما أن الائتمان إدارة رئيسية لتشجيع تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني .

التعليم

٣٤ - يُنتظر من التعليم العام أن يشجع تنظيم المشاريع . فمن الواضح أن الإلمام بالقراءة والكتابة وعلم الحساب أمر ضروري . بيد انه يتعذر إيجاد صلة بارزة بين التعليم وتنظيم المشاريع ، والدراسات المتعلقة بهذه الصلة لم تؤد حتى الآن إلى أية نتائج . فثمة بلدان نامية لديها مستويات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة والنمو الاقتصادي والتقني السريع ، كما أن هناك بلدان أخرى بها مستويات عالية مماثلة من الإلمام بالقراءة والكتابة ولكن لا يمكن أن يُعزى إليها أي انطلاق في تنظيم المشاريع . والتعليم العالي لا يشجع في حد ذاته تنظيم المشاريع . فبعض البلدان النامية التي بها نواتج كبيرة من الطلبة ذوي المهارات في التجارة والهندسة والعلوم قد شهدت من البطالة بين هؤلاء أكثر مما شهدت من تنظيم المشاريع .

٣٥ - ومنذ عقد مضى ، تعرّضت بعض النظم المدرسية للسخرية ، لاعتمادها في التعليم على "أسلوب الاستظهار من غير فهم" ، الذي كان يعتقد أنه يلغي الإبداعية وروح المبادرة . ويبدو الآن أن هذه النظم ذاتها قد أنتجت أكثر منظمي المشاريع إيجابية ونجاحا .

٣٦ - ولا شك في أهمية التعليم والمهارات في عملية التنمية ، كما أنه لا شك أيضا في وجود حاجة كبيرة إلى المهارات الإدارية والتقنية والعلمية . ولكن هذه الامور لا يبدو أنها تكفي في حد ذاتها إلى حفز تنظيم المشاريع ، أي تشجيع البدء في مشروع ما .

رابعا - البرامج التي تشجع تنظيم المشاريع

منظمو المشاريع من جميع الانواع

٢٧ - كان من نتائج الاهتمام الجديد بتنظيم المشاريع ، في السنوات الاخيرة ، تبين أن تنظيم المشاريع يشكل قوة للتغيير الاجتماعي على صعيد المجتمع كله ، كما يشكل عنصرا لا غنى عنه في ميدان التنمية ، وإن كان منظمو المشاريع أشخاص غير عاديين .

٢٨ - ومن ثم ، فقد أصبح تنظيم المشاريع محطا للاهتمام ، في الكثير من السياقات المختلفة ، كما أن مهمة تدريب ودعم منظمي المشاريع لا يمكن أن ينظر اليها بعد الآن باعتبارها نشاطا من نوع واحد ، إذ أن تنوع تنظيم المشاريع يطرح مشاكل مختلفة . والمقصود من السرد التالي هو التوضيح ، لا الشمولية باي حال :

(أ) إن تدريب منظمي المشاريع المعيرة لتمكينهم من البدء في إنشاء شركات لها بعض القدرة على النمو هو أكثر الاشكال انتشارا في ميدان تشجيع تنظيم المشاريع . ومن أفضل الأمثلة المعروفة على ذلك ، برنامج تنمية تنظيم المشاريع في الهند . ويرجع نجاح هذا البرنامج الى تعاون المؤسسات المالية والوكالات المنفذة لسياسات تنمية تنظيم المشاريع ، وكذلك الى جمع المعلومات والتوجيهات والتمويل في إطار برنامج واحد . وقد نفذت برامج ذات طبيعة مماثلة في اندونيسيا وتايلند وغانا والفلبين وكينيا وماليزيا .

(ب) يوجد الآن أيضا اهتمام خاص بتشجيع المشروع الشعبي ، المسمى "المشروع الجزئي" أو "المشروع على صعيد القرية" ، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء . وهذا يعكس تزايد القلق بشأن الفقر وكذلك تزايد الشكوك المحيطة باستراتيجيات النمو الهابط الإنمائية .

(ج) ولقد سُلّم ، في العديد من البلدان ، بالحاجة الى منظمي مشاريع وطنيين لديهم القدرة على ادارة المشاريع ذات التكنولوجيا المتقدمة . وفي مجال تشجيع هذه المشاريع ، ثبت نجاح ضم الموارد الحكومية وموارد القطاع الخاص في مؤسسات من قبيل مؤسسة تنمية التكنولوجيا بكوريا وشركة تمويل التنمية بكوريا .

(د) وأهمية "منظمي المشاريع من النساء" قد حظت بالاهتمام في الكثير من البلدان النامية . وقد اضطلع ببرامج خاصة حيث أن النساء كثيرا ما يستبعدن من

المؤسسات والموارد اللازمة لجعل أنشطتهم التجارية موضع اهتمام دائم . ومساعدة المرأة قد تكون ذات أثر كبير على الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية ، كما أنها قد تساهم مساهمة ملموسة في التنمية الاقتصادية .

(هـ) و "تنظيم المشاريع في وكالات وشركات القطاع العام" يحظى باهتمام رئيسي في الكثير من البلدان ، وقد درست وسائل تشجيعه دراسة مستفيضة ، وهناك برامج عديدة تهدف الى تدريب المدراء وعدم المركزية في اتخاذ القرارات ومكافأة الاداء الجيد للمدراء . كما أن هناك برامج أخرى تركز على تخطيط المشاريع العامة وتحسين نظم المعلومات وتطوير التكنولوجيات الحديثة .

٢٩ - وبيت القصيد في هذا كله هو التسليم العام بالدور الذي لا غنى عنه للمبدعين والمبتكرين والاكفاء في جميع مشارب الحياة .

التدريب والتدريب

٣٠ - لقد اضطلع بالتالي ، خلال العقد الماضي أو لفترة أطول ، بمجموعة كبيرة متنوعة من البرامج ، لتشجيع تنظيم المشاريع . ورغم التباين الشديد في تصميم هذه البرامج ، فإن هناك أربعة عناصر أساسية توجد في معظم النماذج : الحصول على الاموال والمساعدة التقنية (الارشاد التقني) ، التدريب والتشجيع الاجتماعي لفئات المجتمع الاشد فقرا . وبعض النماذج يشدد على التدريب الاساسي في مجال القدرة الادارية والمسائل ذات الصلة بتكوين المشاريع الصغيرة ؛ وبعضها الاخر يعد أمثله يحتذى بها ؛ والبعض منها يرمي أساسا الى الجمع بين اشتمانات متواضعة وبين الدعم والمشورة ، فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والجزئية خلال فترة زمنية طويلة .

٣١ - ومنظومة الامم المتحدة والمصارف الإنمائية الاقليمية تساهم بطرق متعددة في تشجيع تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني . وهناك وكالات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمصارف الإنمائية الاقليمية تقدم المشورة في مجال السياسة العامة بشأن تهيئة ظروف اقتصادية تعمل بوجه عام على دعم ظهور وتنمية تنظيم المشاريع . كما أن ثمة وكالات أخرى قد برزت في القطاعات المتصلة باهتماماتها الخاصة مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في قطاعي التجارة والشحن الحكوميين ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في الصناعة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في قطاعي الزراعة والاغذية ، وقد ركزت وكالات اخرى على بعض أدوات تشجيع تنظيم المشاريع مثل التدريب (منظمة العمل الدولية) والحصول على التمويل السهمي (المؤسسة المالية الدولية) .

٣٢ - وقد عززت ، منظمة العمل الدولية ، واليونيدو ، والمركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، والاونكتاد ، وادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، واللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني عن طريق التعاون التقني ولا سيما التدريب . وفضلا عن ذلك فإن المنشورات التي تعالج مختلف المسائل المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع تعد أداة هامة للتعاون التقني . وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيم الحلقات الدراسية والندوات ، التي شجعت تبادل المعلومات والخبرات . وقد مول برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بالإضافة الى التعاون التقني الذي يقدمه أنشطة عدد من المنظمات الحكومية الدولية وشرع في إجراء دراسات جدوى لمراكز الاحتضان من أجل الشركات القائمة على التكنولوجيا الصغيرة .

٣٣ - ومن أهداف التعاون التقني والانشطة الاخرى التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ، المساعدة في تكوين وتحسين المؤسسات الداعمة لتنمية المشاريع . وقد قدم العديد من المنظمات الحكومية الدولية مساعدات كبيرة الى مؤسسات التدريب والبحث ، ومؤسسات التنظيم والادارة ، ومؤسسات الإقراض وغيرها من المؤسسات المالية ، بما فيها أسواق الأوراق المالية .

٣٤ - والمؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الاقليمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما برحت من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في البلدان النامية . والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمصارف الإنمائية الاقليمية قد قامت ، لفترة طويلة ، بتوفير الائتمان للمشاريع في القطاع العام . وهذه المؤسسات ، بالإضافة الى المؤسسة المالية الدولية ، قد قدمت أيضا أموالا لمؤسسات تمويل التنمية ، التي اضطلعت بدورها بتوفير القروض وكذلك رؤوس الأموال السهمية للمشاريع الوطنية في البلدان النامية . وقد بدأت ، مؤخرا ، في تقديم رؤوس الأموال السهمية مباشرة الى المشاريع الخاصة . والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما فتئ نشطا ، بصفة خاصة ، في تمويل المشاريع الصغيرة جدا بالقطاع الريفي .

٣٥ - وقد استجابت المنظمات غير الحكومية ، بشكل بالغ القوة ، لضرورة تشجيع تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني . ومن هذه المنظمات ، على سبيل المثال فقط ، برنامج النفس الصاعد ، ومنظمة JAYCEES الدولية ، ولجنة اكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة ، والمعهد الدولي للتعمير الريفي ، والتحالف التعاوني الدولي ، والمؤسسة المصرفية العالمية للمرأة ، ومنظمات أخرى كثيرة ، وهي تقدم الموارد المالية والمساعدة التقنية ، ولا سيما الى المشاريع الصغيرة جدا . والفريق الدولي لتنمية

التكنولوجيا ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة من المصادر الهامة للتكنولوجيا . أما التحالف الوطني للمشاريع الناشئة (في الهند) والاتحاد العالمي للنساء الريفيات والجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فهي تضطلع ببرامج تدريبية .

٣٦ - ومن المسائل التي اجتذبت كثيرا من الاهتمام ، مؤخرا ، مسألة ما إذا كان يمكن تصدير النماذج الناجحة لتشجيع تنظيم المشاريع الى بلدان ذات ثقافات وهياكل أساسية مختلفة . وقد دلت التجربة حتى الآن على أن النماذج المستوردة يمكن أن تشكل إضافات مفيدة للنماذج الوطنية ، وذلك إذا ما تم تكييفها حسب الظروف المحلية .

٣٧ - والمنظمات الحكومية الدولية كثيرا ما تكون أنسب المنظمات في مجال مساعدة منظمي المشاريع في القطاع غير الرسمي ، وإن كان بعض برامج المعونة الرسمية يزودهم بالدعم في هذا المجال .

الخبرة

٣٨ - إن الجهود الرامية الى تشجيع ودعم تنظيم المشاريع في البلدان النامية بالغة التنوع ، وغالبيتها تتميز بشدة الحداثة ، ومن ثم فإن من الصعب اخضاعها لتقييم شامل . كما أنها مازالت تجريبية الى حد كبير . وهناك مجال ضئيل للقلق بشأن ازدواج الجهود ، وإن كانت هناك مصلحة متزايدة في تقاسم الخبرة . وهذا ينعكس في أعمال لجنة الوكالات المانحة المعنية بتنمية المشاريع الصغيرة ، التي تضطلع ، بمساعدة من البنك الدولي في شكل خدمات الأمانة ، بتبادل للمعلومات المتصلة بالبرامج والأنشطة التي تقوم بها الوكالات المشاركة .

٣٩ - وفيما يخص البرامج التدريبية في مجال تنظيم المشاريع ، توجد أحيانا بعض الشكوك بشأن ما إذا كان يمكن الاضطلاع بتدريس تنظيم المشاريع . وحجة النقاد أن الأمر عندما يتعلق بالشخصية والابداعية ، فإن التدريس قد يعجز عن تقديم إضافة ملموسة كما أن الاختيار قد يقع على غير المناسبين من الاشخاص .

٤٠ - والسجل حتى الآن يتضمن حالات من الإنجاز المدهش ، مثل النموذج الهندي ، كما يتضمن حالات أخرى كانت النتائج فيها مخيبة للآمال . ففي كينيا ، على سبيل المثال ، كان نمو الشركات التي تضم ١٠ الى ٥٠ موظفا من أدنى ما يمكن ، بعد إنفاق الكثير والقيام بعشرات المشاريع ، في حين اتسع بسرعة كبيرة نطاق فئة المشاريع الجزئية دون أن تتلقى أي مساعدة أو اهتمام . وثمة برامج كثيرة ، في كل مكان ، ذات طبيعة

تجريبية ، ولكنها لم تنجح بقدر يكفي لتحويلها الى جهود وبرامج دائمة . وقد تمثلت المشاكل الغالبة ، في مجال البرامج ، في سوء تخطيط عنصري الائتمان والتسويق ، والانخفاض غير الملائم لرسوم الاستخدام وأسعار الفائدة ، وسوء تقديم المساعدة التقنية . وعلاوة على ذلك ، فإن طرق الرصد تميل الى الافراط في التعقد ، كما أن تقييمات النتائج لا تتم على نحو دوري .

٤١ - ومع هذا ، فإن ثمة دراسة استقصائية لمنظمة العمل الدولية بشأن تدريب منظمي المشاريع في مجال الأعمال التجارية الصغيرة قد استنتجت ما يلي "وصل الميدان في العقد الماضي الى مرحلة النضج . وهناك عدد كاف من البرامج التي نجح ٦٠ الى ٧٠ في المائة من متدربيها في الشروع في أعمال تجارية جديدة ، مما يثبت امكانية تدريب منظمي المشاريع" .

٤٢ - ومن الخطأ الفادح أن يتصور أن هناك معلومات كافية بشأن كيفية تعزيز تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني ، وأن توفير مخصصات سخية من الموارد لهذا الغرض من شأنه أن يعجل بإحداث تغيير هيكلي أو أن يضع أساسا للنمو في المستقبل . ومن الخطأ أيضا تجاهل أن الكثير مما يجري في هذا الميدان إنما يقع على حدود التنمية ، وأنه قد اكتسبت خبرة كبيرة الى حد ما ، وأن ثمة اختبارات بالغة الأهمية يجري الاضطلاع بها .

- - - - -